من يخرج المالكي من عنق الأزمة؟

نزار السامرائي

بعد أحداث سامراء والموصل بوقت قصير، دعا نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء والقائد العام لقوات المسلحة، مجلس النواب إلى الانعقاد الفوري لإعلان حالة الطوارئ في العراق.

وجاءت تلك الدعوة لمواجهة ما أسماه التهديد الذي تتعرض له «مقدسات الشيعة» في سامراء، وكذلك مواجهة الهجوم الواسع الذي بدأته «داعش» في معظم مدن المحافظات الست التي كانت قد بدأت حراكا شعبيا سلميا في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012، ثم تحول بعد عام واحد إلى انتفاضة مسلحة، دفعت فالوجة وسائر مدن محافظة الأنبار.

وعلى الرغم من أن عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي والشريك الرئيسي في التحالف الحاكم قد قال في الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس الوزراء السابق وزعيم التحالف الشيعي إبراهيم الجعفري إن ما حصل هو انتفاضة الستة على ما يستشعرونه من ظلم واقع عليهم، فإن إصرار الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي على أن ما وقع هو من فعل داعش، يؤكد سوء نية الحكومة لاستهداف المكون السني تحت طائلة المادة 4 من قانون الإرهاب.

ولا يغير شيئا من الواقع أن الحكيم ارتدى البزة العسكرية كجزء من التحشيد الطائفي الذي بدأته مرجعية النجف عندما دعت إلى «الجهاد الكفائي» دفاعا عن المقدسات الشيعية المهددة.

لكن التداعيات السريعة للأحداث تجاوزت موضوع حالة الطوارئ التي أرادها المالكي لوضع قيادات الكتل السياسية المشاركة وغير المشاركة في الحكومة أمام الأمر الواقع، ظنا منه أن نائبا شيعيا واحدا لن يمتلك الشجاعة للوقوف ضد هذه الدعوة وإلا سينظر إليه على أنه متواطئ ضد المذهب ومقدساته وتوجهات المرجعية الشيعية، ولكن الدعوة فجرت وسط سخونة الأحداث الكبرى التي فرضت نفسها على المشهد السياسي والأمني.

ومع ذلك، علينا أن نطرح سؤالا عن أهداف المالكي للدعوة لإعلان حالة الطوارئ. فنقول ماذا يمكن أن تضيف حالة الطوارئ إلى سلطات نوري المالكي الحالية في حال صوّت مجلس النواب المنتهية ولايته الدستورية لصالح تمرير مشروعها المقترح؟ ولماذا عاد المالكي الآن إلى مجلس النواب طلبا لدعمه في مسعاه لمزيد من السلطات؟ خاصة بعد أن استخف به طيلة ثماني سنوات وهمش دوره وأمر بإسقاط الحصانة عن بعض أعضائه واعتقال البعض الآخر بطريقة بوليسية على الرغم من تمتعهم بالحصانة؟

وما دوافع الحراك الشعبي الذي انطلق نهاية عام 2012؟ وهل تعد الثورة التي بدأت باقتحام مداخل سامراء يوم الخامس من يونيو/حزيران ساعة الصفر لها ولتنطلق منها إلى مناطق أخرى؟ وهل استغل الثوار عامل المباغتة الناتج عن عملية سامراء بعد تركيز اهتمام الحكومة عليها ليشنوا هجوما كبيرا على مدينة الموصل (أربعمائة كيلومتر شمال بغداد) وتمكنوا خلاله من تحرير أجزاء واسعة من محافظة نينوى، وهو ما عزز معنوياتهم فوسعوا من دائرة عملياتهم لتشمل محافظات صلاح الدين وديالى وأجزاء من محافظة التأميم «كركوك» وباتوا يصوبون أنظارهم نحو بغداد؟

وهي التطورات التي قلبت المشهدين السياسي والأمني في العراق، وأدت إلى خلط الأوراق الإقليمية والدولية، ووضع العراق مرة أخرى على رأس نشرات الأخبار. فالتحركات السياسية تأخرت كثيرا عن تحركات الأسطول الأميركي الذي وصلت منه حاملة الطائرات «جورج بوش» وكأنها رسالة سياسية ذات مغزى للعراقيين الذين عانوا من ويلات الدور العسكري للولايات المتحدة في عهدي الرئيسين بوش الأب والابن.

من المعروف أن الحراك الشعبي في المحافظات الست المنتفضة طرح مطالب تتعلق بوضع حد للظلم الواقع على الستة الذين تعرضوا لحرب الإبادة والقتل والتهجير على الهوية، وتم طرح تلك المطالب في لائحة تتكون من 14 مطلبا كلها كانت تجسد معاناة المكون السني من الملاحقات غير المشروعة من جانب الأجهزة الأمنية أو التعذيب في المعتقلات الحكومية، بحيث وصل حد الاغتصاب الجنسي للرجال والنساء، مما أوجد احتقانا سنيا لم يكن ممكنا السيطرة عليه، لا من جانب الحكومة بالقمع، ولا من الزعماء السنة المحسوبين على المالكي، والذي كان بإمكانه معالجة الاحتقان في ما لو توفر لديه الحد الأدنى من حسن النية.

ولأن أسوأ الديكتاتوريات هي التي تأتي عبر صناديق الاقتراع، فقد تجاهل المالكي عن عمد دور السلطة التشريعية، وهي السلطة العليا وتمتلك الحق الدستوري لعزل الحكومة، ولكن مجلس النواب كان قد تخلى عن سلطاته بسبب الإجراءات التي اتخذها المالكي بحق بعض النواب، فمنهم من صدرت بحقه مذكرة اعتقال استنادا إلى المادة 4 من قانون الإرهاب، ومنهم تعرض لابتزاز بفتح ملف فساد، فتم إخضاع البرلمان لمشيئة المالكي بحيث لم يعد قادرا على ممارسة أبسط سلطاته، فعجز عن مجرد «استضافة» رئيس الوزراء لبحث التدهور الأمني الذي عاشه العراق أثناء ولايتي المالكي اللتين سجلتا أسوأ أداء لحكومة عراقية منذ قيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921، بل إنه وبحكم صلاحياته منع كبار ضباط الجيش وضباط الأجهزة الأمنية من المثول أمام مجلس النواب لاستجوابهم بشأن فشلهم في ضبط الأمن.

ولم يتوقف الأمر على الجانب الأمني الذي يحتمل فرضية عدم الرغبة في كشف أسراره، بل تعداه إلى تجاهل دعوات كثير من النواب لاستجواب وزراء لا صلة لهم بالأسرار العسكرية، كما حصل مع استنكاف وزير التعليم العالي –وهو قيادي في حزب الدعوة الإسلامية الحاكم– عن الحضور أمام المجلس، حتى تحول البرلمان إلى اللهاث وراء الامتيازات والمخصصات المالية، وتدنت سمعة المجلس إلى مستويات غير معقولة، وكان المالكي هو الذي أراد إيصاله إليها لمنعه من ملاحقة الفساد المالي والإداري أو الإخفاق في عمل الحكومة على مختلف الصعد.

ربما لم يتمتع رئيس دولة أو رئيس وزراء في العالم بصلاحيات تشبه الصلاحيات التي أخذها المالكي لنفسه، وكان معظمها خروجا على دستور عام 2005، والذي أسهم المالكي في كتابته، ومع ذلك فقد ضاق الدستور على مقاسات المالكي، ولم يعد يلبي نزوعه لتوسيع سلطاته على حساب السلطات الأخرى، وهذه الحالة هي التي أوجدت اصطفافا ضد «ديكتاتورية المالكي» حتى من داخل التحالف الحاكم، فالتيار الصدري والمجلس الأعلى سبق لهما أن اشترطا استبعاد المالكي عن رئاسة الحكومة للمشاركة فيها، وهذا ما حصل أيضا بعد انتخابات عام 2010.

أما السلطة القضائية، فقد تم تسخيرها بما يخدم خطط المالكي السياسية والأمنية، وخاصة تفسير الدستور والقوانين بما أمّن فرصته كما حصل مع استنكاف وزير التعليم العالي –وهو قيادي في حزب الدعوة الإسلامية الحاكم– عن الحضور أمام المجلس، حتى تحول البرلمان إلى اللهاث وراء الامتيازات والمخصصات المالية، وتدنت سمعة المجلس إلى مستويات غير معقولة، وكان المالكي هو الذي أراد إيصاله إليها لمنعه من ملاحقة الفساد المالي والإداري أو الإخفاق في عمل الحكومة على مختلف الصعد.

ربما لم يتمتع رئيس دولة أو رئيس وزراء في العالم بصلاحيات تشبه الصلاحيات التي أخذها المالكي لنفسه، وكان معظمها خروجا على دستور عام 2005، والذي أسهم المالكي في كتابته، ومع ذلك فقد ضاق الدستور على مقاسات المالكي، ولم يعد يلبي نزوعه لتوسيع سلطاته على حساب السلطات الأخرى، وهذه الحالة هي التي أوجدت اصطفافا ضد «ديكتاتورية المالكي» حتى من داخل التحالف الحاكم، فالتيار الصدري والمجلس الأعلى سبق لهما أن اشترطا استبعاد المالكي عن رئاسة الحكومة للمشاركة فيها، وهذا ما حصل أيضا بعد انتخابات عام 2010.

وتعيد هذه الفتوى إلى الأذهان حكم المحكمة بعد انتخابات عام 2010، حيث قضت «بأن الائتلاف الذي يتشكل تحت قبة البرلمان هو الذي يشكل الحكومة وليس الائتلاف الفائز بالانتخابات». ويبدو أن المحكمة تريد نسف الأساس الذي قام عليه حكمها السابق، والذي جاء ملبيا لرغبة المالكي في مثل هذا التفسير، ومستجيبا لرغبة الولايات المتحدة وإيران، إذ إن الانتخابات الأخيرة وضعت ائتلاف المالكي على رأس القوائم الفائزة وذلك عندما حصل على 92 مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب المكون من 328 مقعدا.

فهل تمهد المحكمة الاتحادية العليا الطريق لنفسها للتراجع عن حكمها السابق لتقول إن التحالف الفائز في الانتخابات هو الذي يشكل الحكومة؟

هناك محاولات ومساع من جهات وأطراف مختلفة لتصوير ما حصل في محافظة نينوى على أنه استيلاء عسكري لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عليها، وهذا ما عكس على رأي خبراء عسكريين يراقبون المشهد العراقي أمرين في وقت واحد: الأول أن الجيش الذي تم تأسيسه بعد احتلال عام 2003 لم يتم تشكيله ليؤدي مهمات قتالية للدفاع عن العراق، بل خلافا لذلك ظل حبيس الأفكار الطائفية والفئوية.

والثاني أن جيشا بهذه المواصفات سيبقى من دون عقيدة قتالية وطنية جامعة خلافا لما ورد في دستور عام 2005 عن طرق تشكيل الجيش والقوات المسلحة من كل مكونات الشعب العراقي.

ومع أن المالكي سيحاول توظيف الفتوى التي أصدرها علي السيستاني بـ«الجهاد الكفائي» لصالح تكريس سلطته المطلقة على الشارع العراقي، إلا أن العراقيين يتذكرون أن السيستاني نفسه كان قد رفض بصورة قطعية إصدار مثل هذه الفتوى قبيل الغزو الأميركي للعراق عام 2003 بحجة فقهية طالما اعتمدها رجال الدين من المذهب الجعفري الاثني عشري، من أن الجهاد لا يجوز إعلانه في زمن الغيبة.

والمقصود في حال غيبة الإمام الثاني عشر عندهم وهو المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري صاحب الغيبة في سامراء المدينة السنية الوحيدة التي تضم مزارات شيعية، على الرغم من أن فقه المذاهب الأخرى يقول «في حال تعرض بلاد الإسلام لغزو من الكفار فإن جهاد الدفع يصبح فرض عين على كل مسلم ومسلمة». فهل امتنع السيستاني عن مواجهة «الكفار» عن عمد منه ثم أفتى بمجاهدة المسلمين السنة؟ فهل يستقيم الإسلام مع هذا الفهم؟ أم أن الإمام الغائب قد ظهر من دون أن يعلن أحد عن ذلك؟

عن «الجزيرة. نت»

حرب جديدة على العرب؟

جهاد الخازن

توني بلير، حليف جورج بوش الابن في اجتياح العراق سنة 2003، يجب أن يمثل أمام محكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي، ليحاكم بتهمة التسبب في قتل مليون عربي ومسلم في غزو زُوِّرت أسبابه عمداً. وهو إما أن يخرج بريئاً فتسقط عنه تهمة ارتكاب جرائم حرب فظيعة، أو يُدان ويُسجن مع أمثال مجرمي حروب في البلقان وأفريقيا.

كان توني بلير رئيس وزراء بريطانيا خلال غزو العراق، وهو لم يعتذر عن الصورة السياسية رغم ثورة حزب العمال عليه واختيار غوردون براون خلفاً له، بل إنه الآن مبعوث السلام إلى الشرق الأوسط، وهي مهمة يجب طرده منها لأن سمعته كل شيء ما عدا السلام.

بلير أثار ضجة لم تهدأ بعد عندما كتب على موقعه الإلكتروني أن غزو العراق لا علاقة له بالأحداث الحالية في سورية والعراق، وأن عدم التدخل في سورية وحكومة المالكي الضعيفة الطائفية هما المسؤولان عن تقدم الجماعات الإرهابية في العراق، وأن المطلوب الآن هو حرب غربية جديدة، على شكل غارات وصواريخ، ضد الجماعات الإرهابية في سورية والعراق.

هو يدعو إلى حرب جديدة على العرب والمسلمين، والمنطق الذي يستخدمه تبريراً لها مقلوب على رأسه. قلو أن الولايات المتحدة تدخلت في سورية لانتصر الإرهابيون الذين يدعو بلير اليوم إلى دحرهم.

إدانتي بلير لا تعني شيئاً لأنني من الطرف الآخر الضحية، وربما ما كنت كتبت هذه السطور لولا أنني وجدت أن البريطانيين ثاروا على بلير وداسوا مواقفه. نائبه السابق في قيادة حزب العمال، اللورد بريسكوت الآن، قال إن بلير يعود بجديته إلى الحرب الصليبية التي تحدث عنها بوش، ولم يبقَ سوى أن يرفع بلير علماً أبيض وسطه صليب أحمر ويبدأ حرباً صليبية جديدة. وقالت كلير شورت التي استقالت من حكومة بلير احتجاجاً على غزو العراق، إن مزيداً من الغارات لن يحل المشكلة، بل يزيدها. أما السير كريستوفرماير، سفير بريطانيا في واشنطن من 1997 إلى 2003، فقال إن الحملة لإسقاط صدام حسين سبب العنف في العراق الآن. وقال اللورد أشداون، زعيم الحزب الديموقراطي الليبرالي في حينه، إن المشكلة تفاقمت بعد قتل كثيرين من العرب المسلمين، وهو لا يفهم كيف تحل باقتراح قتل المزيد منهم بأسلحة غربية. لم يدافع عن توني بلير سوى وزير الخارجية وليام هيغ وهو مثله من المحافظين الجدد.

ربما جاء أقوى رد على تصريحات بلير من بوريس جونسون، رئيس بلدية لندن، الذي قال إن غزو العراق كان خطأ ماسوياً، وإن بلير مجنون بإنكار ذلك.

لم يكن خطأ وإنما جريمة ارتكبت عن سبق تعمّد وإصرار، وبلير ليس مجنوناً، لأن الجنون يعفيه من المسؤولية عن ارتكاب الجريمة بحسب القانون الإلهي والوضعي، وإنما هو من نوع المحافظين الجدد الذين أداروا السياسة الأميركية في الشرق الأوسط باسم بوش الابن الجاهل الأحمق، وكان لهم هدفان: الأول إقامة إمبراطورية أميركية جديدة تحكم العالم، أي نيو إمبريالية بعد أن مضى عهد الاستعمار، والآخر تدمير الدول العربية والمسلمة حول إسرائيل ليهيمن الغرب ودولة جريمة واحتلال على مقدرات منطقة توفر الطاقة للاقتصاد العالمي.

المحافظون الجدد سقطوا مع نهاية إدارة بوش، إلا أنهم بدأوا يعودون والكونغرس الأميركي بمجلسيه ينفذ سياستهم، وبعضهم يريد حلفاً مع إيران ضد الغالبية المطلقة من المسلمين السنة في الشرق الأوسط ليقتتل المسلمون وترتاح إسرائيل.

على طريقة «صدّق أو لا تصدّق» صدرت عن الكونغرس بيانات تتهم باراك أوباما بخسارة العراق. انتصار الحرب نسوا أن إدارة بوش تسببت في مقتل ألوف الشباب الأميركيين مع مليون عربي ومسلم في حروب خاسرة انتهت بإفلاس اقتصادي أيضاً.

هي وقاحة إسرائيلية، والطرفان يلفان من مصدر قذر واحد ولا فارق بين أحدهما الآخر.

عن «الحياة اللندنية»

خطف المستوطنين هدفه نسف مصالحة الفلسطينيين

بكر عويضة

رغم صعوبة تقبل أي عاقل لاحتمال إقدام حركة حماس على خطف ثلاثة مستوطنين، بعد أقل من شهرين على توقيع اتفاق غزة مع حركة فتح، فإن قفل الطريق أمام استغلال بنيامين نتنياهو للحادث كي يفجّر المصالحة الفلسطينية، مسؤولية أكثر صعوبة تواجه كلا من حركة حماس، وحركة فتح، والسلطة الفلسطينية. واضح للجميع أن رئيس الحكومة الإسرائيلية لم يخف رفضه لأي مصالحة فلسطينية من قبل أن تتم، بل كان يطلق صيحات التحذير من «مغبة» التوصل لأي تفاهم بين حركتي فتح وحماس طوال جولات الحوار التي تواصلت بضع سنوات حتى أوصلت لاتفاق غزة في الثالث والعشرين من أبريل (نيسان) الماضي.

أكثر من ذلك، انتهت كل محاولات نتنياهو للحيلولة دون ترحيب المجتمع الدولي بالمصالحة الفلسطينية إلى فشل ذريع، بل جاءت ردود الفعل مشجعة وإيجابية، كما في قول كاترين آشتون، مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إن «المصالحة الفلسطينية تواجه الكثير من التحديات والعقبات، ولكنها أيضا تخلق فرصا جديدة لعملية السلام وللتجديد الديمقراطي وللشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية».

واجه نتنياهو الفشل أيضا حين قوبلت دعوته الصريحة لحكومات الدول الكبرى لعدم الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بعكس ما طالب به، فخاطب واشنطن عبر تصريح لوكالة «أسوشييتد برس» قائلا: «أشعر بقلق بالغ إزاء إعلان الولايات المتحدة عن استعدادها للتعاون مع حكومة تدعمها حماس». والأرجح أن محاولة وزير الخارجية الأميركي جون كيري طمأنة نتنياهو حين أكد أن الإدارة الأميركية ستتعامل مع حكومة رام الله «بالقدر المناسب والضروري»، مضيفا: «سنراقب أداء الحكومة الفلسطينية الجديدة عن كثب كما قلنا منذ البداية لضمان التزامها كل ما تعهدت به، وكي لا تتجاوز الحدود». الأرجح أن ذلك كله لن يتقبع في إنهاء «مخاوف» رئيس حكومة تل أبيب، ومن ثم إقناع السيد نتنياهو بإعطاء فرصة لحكومة تكنوقراط فلسطينية مستعدة لمواصلة التفاوض مع إسرائيل على أساس احترام كل التزامات السلطة الفلسطينية تجاه عملية السلام.

لماذا الرفض؟ فقط لأنها حكومة تشكلت نتيجة اتفاق مصالحة فلسطينية. من هنا، بقدر ما يبدو منافيًا لأي منطق إقدام أي طرف فلسطيني على أي تصرف من شأنه تفجير اتفاق غزة، كما في خطف المستوطنين الثلاثة قرب مدينة الخليل، فإن موقف نتنياهو المتسم بعصبية واضحة لمعظم المراقبين، ليس فقط إزاء المصالحة، بل حتى في التعامل مع السلطة الفلسطينية كجسم رسمي يمثل الفلسطينيين، هذا الموقف يعيد للذاكرة تصرفاته هو كسياسي مع القيادات الفلسطينية منذ زمن الرئيس الراحل ياسر عرفات، وهي تصرفات أبانت في أغلب الحالات عن رفض متأصل عنده لأي تعامل جدي مع أي زعامة فلسطينية جادة في السعي للسلام، وهو ما يشي بأن الرجل ليس في وارد الوصول إلى أي اتفاق سلام مع أي حكومة فلسطينية، وإلا فكيف يمكن فهم تشكيل حكومته فريقًا للنظر في «سبل التعامل مع الأوضاع الراهنة استعدادًا لتحولات سياسية وأمنية تطرأ مستقبلًا»، ردا على تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية مطلع هذا الشهر؟ تكرارًا، هي حكومة خدمات مشكلة من مهنيين تكنوقراط، ومهمتها الأساسية توحيد مؤسسات المجتمع الفلسطيني، ثم هي ليست تضم وزيرًا من حماس يحمل مسؤوليات أمنية. ما معنى تشكيل ذلك الفريق إذن؟ إنه إجراء يتوقع مسبقًا حصول «تحولات سياسية وأمنية». حسنًا، ها هو شيء ما يقع على قارعة طريق، إذ يلوّح ثلاثة من شبان المستوطنين بأيديهم طالبين «توصيلة»، فتقف لهم سيارة ما، ليختفوا بعدها، ويصبحوا حالة خطف توجب ردًا عسكريًا من جانب تل أبيب.

لمن تلك السيارة التي تطوعت بتوصيل المستوطنين الثلاثة؟ أيعقل أن تكون «حمساوية»؟ ربّ قائل: لمَ لا؟ فما يجري على مستوى القرار داخل حماس الغزاوية مختلف عما يقابله في الضفة الغربية، ثم.. أليست الخطوط متشابكة في العلاقة ما بين حماس الداخل والخارج، وبينها خط ما يزال يرفض أي تفاهم مع سلطة رام الله طالما أنها مستمرة في الاعتراف بدولة إسرائيل، فما الذي يمنع أن يكون هذا الطرف وراء عملية الخطف؟ في سياق التحليل الافتراضي، ذلك احتمال ممكن، ومن هنا، القول إن قطع الطريق على أي تصعيد من جانب نتنياهو في استغلال حادث الخطف يضع المسؤولية الكبرى على عاتق حركة حماس، إن كان لأي جناح فيها دور فيما حصل. لكن، في السياق الافتراضي ذاته، أليس محتملا وجود اختراق ما وفر فرصة «توصيلة» الشبان كي تقر بهم السيارة، لكي تنشأ «حالة أمنية» توجب رد فعل من جانب نتنياهو؟ وهل كون الشبان المختطفين من سكان مستوطنة قرب الخليل هو محض مصادفة؟ ليس واضحًا حتى اللحظة إلى أين ستنتهي القصة، هل هي حالة جلعاد شاليط مضروبة بثلاثة مخطوفين بدل واحد فقط؟ وهل يكون هدف ضرب الرد الإسرائيلي الغاضب محصورًا بتفجير اتفاق المصالحة الفلسطينية وحكومته؟ تلك أسئلة تنتظر إجاباتها، لكن ما ليس بحاجة إلى توضيح هو، ببساطة، أن طريق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، وأيضا الطريق أمام الصلح الفلسطيني – الفلسطيني، كلاهما ما يزال مزروعًا بالغام كثيرة قابلة للاشتعال في أي لحظة، فقط تنتظر من يفجرها، وهؤلاء موجودون في أكثر من معسكر، ودائما جاهزون.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية